نشـــــــــرة
الجمعية اللبنانية

من أجل ديمقراطية الإنتخابات

عدد رقم ١ - سبتمبر ٢٠١٠

في هذا العدد:

- حفل إطلاق تقريري الجمعية ٢
- تقريري الانتخابات النيابية ٢٠٠٩ والبلدية ٢٠١٠. ٣
- رأي بالاصلاح - غسان مخيبر ٥
- تجربة الانتخابات البلدية (تحقيق) ٦
- الحملة المدنية انجازات وطموحات: ٨

تسليم درع تكريمي لأمين عام الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الإنتخابات لعامي ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ وزير الداخلية والبلديات المحامي زياد بارود.

زياد عبد الصمد،
الأمين العام السابق للجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات: ٢٠٠٨-٢٠١٠

تم انتخابي أمينا عاما للجمعية مطلع عام ٢٠٠٨ في ظل فراغ طال كل المؤسسات الدستورية في البلاد، فكانت أحوج ما تكون الى تغيير سياسي يحدث صدمة ويؤدي إلى تجديد النخبة السياسية الحاكمة ويخرجها من الازمة التي تفاقمت عبر السنوات. وعلى عكس ما كنا نطالب به، جاء اتفاق الدوحة على أثر أحداث أيار بتوافق بين الأطراف السياسية على توزيع الدوائر الانتخابية واعتماد النظام الاكثري. فاستولد قانونا انتخابيا من خارج المؤسسات الدستورية ما فرض على الجمعية توسيع مهمتها إلى ما يتعدى العمل من أجل إصلاح قانون الانتخابات ومراقبة حسن تطبيقه، باتجاه اصلاح النظام السياسي والتصدي لمصالح القوى السياسية المهيمنة، والتي تعيق بناء المؤسسات وتعزز تبعية المجتمع وتضعف المواطنية. فحاولنا خلال مراقبتنا للانتخابات النيابية الإضاءة على تأثير غياب الإصلاحات على أداء الأطراف السياسية وخرقها لمبادئ الديمقراطية وليس للقانون فحسب.

وبعد الانتهاء من الانتخابات النيابية دخلت مرة أخرى أطراف السلطة في مفاوضات لتشكيل الحكومة فاستمرت أشهر عديدة ما أعاق التحضيرات للانتخابات البلدية. وبدل أن يبدأ الحوار الوطني حول إصلاح العمل البلدي ككل، برز اتجاه لدى بعض الأطراف لتأجيل الانتخابات البلدية، متذرعا بالحاجة لوقت إضافي للإصلاح. وأمام هذه المعادلة، طالبنا بإجراء الانتخابات بموعدها وبإقرار الإصلاحات الضرورية التي تصحح التمثيل ولا تؤدي إلى التأجيل. فسجلنا في ذلك مكاسب جزئية، حيث لم تتأجل الانتخابات، وتمكنا من استثارة نقاش وطني حول المبادئ الإصلاحية لاسيما النسبية والقسائم المطبوعة سلفا والكوتا النسائية فتم إقرارها في مجلس الوزراء لأول مرة، وأحال مشروع القانون الى المجلس النيابي الذي لم ينجح باقرار الإصلاحات، فتمت الانتخابات وفق القانون القديم.

وقد جاء في تقريري الجمعية حول الانتخابات النيابية والبلدية ما يؤكد أن الخلل يكمن في النظام السياسي وليس في القانون وحده.

لقد أثبتت تجربتي المتواضعة قدرة الجمعية على تأكيد دورها الوطني، وهي مدعوة إلى تطوير مهامها وأهدافها لكي تتمكن من تحقيق ديمقراطية الانتخابات، علما ان ذلك يتعلق بديمقراطية النظام ككل ومؤسساته. ولا أرى أن القوى المهيمنة ستتخلى عن مصالحها الفئوية بسهولة،لذلك لا بد من مواجهتها بتصميم وبجرأة وبتجنيد كل الطاقات للدفاع عن حقوق المواطن ولتحقيق العدالة والمساواة في دولة الحق والقانون والمؤسسات.

اسامة صفا،
أمين عام الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات: ٢٠١٠- ٢٠١٢

طويت الفترة الانتخابية الماضية (التشريعية في ٢٠٠٩ والبلدية في ٢٠١٠) على جملة من الاصلاحات المتواضعة ولكن المهمة في مسيرة الاصلاح الانتخابي في لبنان. وبالرغم من كون مسيرة الاصلاح الشامل لا تزال طويلة، فإن الفترة السابقة شهدت مرحلة إرساء سوابق يمكن البناء عليها في إعادة إطلاق عجلة الإصلاح الانتخابي. ففي الأعوام الثلاثة المنصرمة شهد المجتمع المدني اللبناني شراكة مع السلطة التنفيذية المتمثلة بوزارة الداخلية وشخص الوزير في الترويج للإصلاح وتشريع الرقابة على الانتخابات وتبادل الخبرات والمعلومات. كذلك استطاع المجتمع المدني من خلال الحملة المدنية للاصلاح الانتخابي والجمعية اللبنانيةمن أجل ديمقراطية الانتخابات الوصول إلى أعلى مراكز صنع القرار في السلطة والضغط للتأثير في صنع السياسة العامة التي كانت في طور الإعداد. وتجلت القدرة في الوصول إلى صناعة القرار من خلال التعاون الوثيق مع لجنة الإدارة والعدل في مجلس النواب، ومع السادة النواب في الجلسات التي سبقت إصدار القانون الانتخابي لعام ٢٠٠٩.

وكان من شأن الفترة الماضية أن برز النقاش خلالها حول النظام النسبي بشكل جدي لم يسبق تناوله من قبل مما سمح بكسر الصمت المحيط بهذا الموضوع، كما أتاح الفرصة للرأي العام وكذلك السياسيين بتناول هذا الموضوع بشكل مباشر. وكان للانتخابات النيابية أن شهدت أيضا إنشاء لجنة للاشراف على الإنفاق والإعلام الإنتخابيين شكلت سابقة في حد ذاتها ترى فيها الجمعية تمهيدا إيجابيا لإنشاء هيئة مستقلة تشرف على الإنتخابات في المستقبل، هذا بالإضافة إلى بعض البنود الإصلاحية الأخرى.

إن الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الإنتخابات تنظر إلى كل هذه الإنجازات بإيجابية وترى فيها مدعاة لتجديد الزخم الإصلاحي الذي دأبت على تفعيله في السنوات الماضية. ولذلك ستشهد الأسابيع القليلة المقبلة مجموعة من المبادرات، بالتنسيق مع الحملة المدنية للإصلاح الإنتخابي، وبالتعاون مع وزارة الداخلية وفاعليات أخرى، تساهم في إعادة إطلاق نقاش هادىء وموضوعي حول الإصلاح الإنتخابي يتناول العناوين الأساسية التي لا تزال بحاجة إلى تغيير ومنها، اعتماد نظام التمثيل النسبي، إنشاء هيئة مستقلة للإشراف على الإنتخابات، والكوتا النسائية، واقتراع المغتربين، وخفض سن الإقتراع والترشح، والتسهيلات المطلوبة لذوي الإحتياجات الخاصة، والاقتراع في مكان الإقامة وغيرها من الإصلاحات الضرورية لدمقرطة النظام الإنتخابي اللبناني.

وفي هذا السياق تدعو الجمعية اللبنانية من أجل لديمقراطية الإنتخابات جميع اللبنانين لمؤازرتها في إكمال مسيرة الإصلاح وإيصالها إلى خواتيمها السعيدة

لمزيد من المعلومات الرجاء الإتصال بنا:
تلفاكس: ٠١-٧٤١٤١٢
www.lade.org.lb

الجمعية اللبنانية من أجل ديموقراطية الإنتخابات
Lebanese Association for Democratic Elections

حفل إطلاق تقريري الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الإنتخابات حول الانتخابات النيابية ٢٠٠٩ والبلدية والاختيارية ٢٠١٠

اطلقت الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات التقريرين اللذين اعدتهما حول نتائج مراقبة الانتخابات النيابية ٢٠٠٩ والبلدية والاختيارية ٢٠١٠ في حفل عام في قصر الاونسكو بعد ظهر يوم الخميس في ٢٢ تموز ٢٠١٠ و تخلل الاحتفال تكريم الأمين العام السابق للجمعية(٢٠٠٤-٢٠٠٥) الوزير زياد بارود.

من حفل اطلاق تقريري مراقبة الانتخابات النيابية ٢٠٠٩ والبلدية والاختيارية ٢٠١٠

افتتح الاحتفال الامين العام السابق للجمعية الاستاذ زياد عبد الصمد بكلمة جاء فيها، ان الجمعية التي تأسست عام ١٩٩٦ استمرت في مسيرة العطاء رغم التحديات التي واجهتها. فمنذ التأسيس عملت الجمعية على مراقبة كل الانتخابات العامة النيابية والبلدية. وهي التي اطلقت حملة وطنية من اجل الانتخابات البلدية عام ١٩٩٧ والتي انتهت الى تنظيم الانتخابات بعد ٣٥ عام من تأجيلها.

اشار الاستاذ عبد الصمد الى ابرز ما استخلصته الجمعية من خلال مراقبتها الانتخابات النيابية والبلدية، فتوقف عند المناخ السياسي العام واداء السياسين، كما اشار الى المال السياسي الذي يؤثر في الانتخابات معتبرا انه ابعد من الرشوة التي تدفع يوم الاقتراع، انه في النظام السياسي الذي يخلق حالة تبعية بين المواطن المستفيد والمسؤول،

وانتهى الى تعداد مهام الجمعية في المرحلة المقبلة مشددا على الدور الهام الذي يجب ان تلعبه الجمعية من اجل الدفع في القيام بورشة من الاصلاحات للقانون النيابي وقانون اللامركزية الادارية الموسعة.

قدم بعد ذلك كل من الدكتور شفيق شعيب تقريرا عن نتائج الانتخابات البلدية والاختيارية ٢٠١٠ كما عرض السيد اديب نعمة نتائج مراقبة الانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٩.

ثم دعي الى المنصة الامناء العامون السابقون والوزير بارود ليتسلم درع الجمعية تقديرا لدوره في تحويل الوزارة الى وزارة لكل الناس ، حريصة على الدفاع عن حقوق المواطنين لاسيما الجمعيات،

بدوره قام الوزير بارود بشكر الجمعية على الدور الهام الذي لعبته في الانتخابات النيابية والبلدية، واشار الى التحدي الذي واجه العلاقة بين الجمعية والوزارة من حيث التكامل والتعاون والحفاظ على الاستقلالية في آن، مؤكدا اننا نجحنا بذلك في نهاية المطاف،وقد اعرب عن نيته في الابقاء على نهج الشراكة الذي بدأ مع المجتمع المدني في السنتين الاخيرتين مقدّما للجمعية درع وزارة الداخلية.

كما قامت الجمعية ايضا بدورها ومن خلال العاملين فيها بتكريم الاستاذ عبد الصمد الذي لم يتوان في السنتين الاخيرتين بالعمل من اجل الجمعية والارتقاء بها نحو الافضل، وباسمه وباسم جميع القيّمين على الجمعية والعاملين فيها كرّم المتطوعون الذين قاموا بمراقبة الانتخابات البلدية، والذين بلغ عددهم حوالي الالفين.

اعضاء فريق العمل التنفيذي في الجمعية.

وقد اختتم الاحتفال بكلمة الامين العام الجديد للجمعية الاستاذ اسامة صفا الذي اكد على خيارات الجمعية في الدفاع عن الديمقراطية عموما وعن ديمقراطية الانتخابات بشكل خاص معربا عن عزمه في الحفاظ على ما استطاعت الجمعية ان تحققه حتى الان والمباشرة في العمل والتحضير لورشة اصلاحات عامة وخاصة في اللامركزية الادارية.

منسقوا الجمعية في الدوائر الانتخابية.

تقريري الانتخابات النيابية ٢٠٠٩ والبلدية ٢٠١٠

لم تكن الانتخابات البلدية والاختيارية للعام ٢٠١٠ مثل سابقاتها إن من ناحية التحضير أو من ناحية المراقبة. فبعد ارتفاع وتيرة الحديث عن تاجيلها جنّدت الجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات، بالشراكة مع الجمعيات الاعضاء في الحملة المدنية للاصلاح الانتخابي، حملة واسعة للضغط من اجل اجراء الانتخابات في موعدها مع تطبيق الاصلاحات الممكنة في الوقت المتاح. وفور تأكدها من أن الانتخابات ستجري في موعدها بعدما تمت دعوة الهيئات الناخبة، باشرت الجمعية في التحضير لعملية المراقبة فعيّنت ٢٦ منسقا للاقضية و ٥ منسقين للمحافظات. وقامت بتدريب٣٤٠٩ متطوع في ١٩٣ دورة تدريبية نظمت في مختلف الاقضية والمناطق اللبنانية.

شارك منهم ١٨٠٠ في عمليات المراقبة في المراحل الاربعة للانتخابات. وتجدر الاشارة الى ان كل متطوع يخضع لثلاث دورات تدريبية تتضمن الاولى معلومات عن قانون انتخابات البلدية، وتشرح الثانية المنهجية المعتمدة للمراقبة وتستفيض الثالثة في تقنيات المراقبة وتحديد المخالفات.

سجلت الجمعية في المراحل الاربعة من الانتخابات ما يقارب ال١١٩٨ مخالفة توزعت على مختلف الاقضية والمحافظات بشكل متفاوت وبانواع مختلفة.

كما عمدت الى اصدار بيانين في كل من ايام الاقتراع الاربعة حول مجريات العملية الانتخابية ونظّمت مؤتمراً صحافياً بعد كل مرحلة نشرت فيه تقريرا مفصّلا حول مجمل مجريات العملية الانتخابية والمخالفات التي رصدت في المحافظة المعنية.

كما نظمت مؤتمرا صحفيا بعد عشرة ايام من انتهاء الانتخابات البلدية والاختيارية ، لخصت فيه مجمل المخالفات والانتهاكات التي شابت العملية الانتخابية في مراحلها الاربع وضمنت التقرير الاستنتاجات التي خرجت بها.

وفي ٢٢ تموز، اصدرت الجمعية تقريرها المفصّل حول مجمل العملية الانتخابية لعام ٢٠١٠.

وتضمن التقرير العام تقييما شاملا للجولات الانتخابية الاربع وللمناخ السياسي الذي ساد طيلة هذه الفترة وما قبلها. كما عرض التقرير الشوائب التي اعترت العملية الانتخابية والمشاهدات والملاحظات التي رصدها مراقبو الجمعية. فاعتبرت ان المعايير القانونية والجوانب الفنية في العملية الانتخابية وتنظيمها هذه المرة تراوحت بشكل عام بين المقبول والجيد، اما بالنسبة الى القانون والمعايير الدولية، فقد سجل تقدّم محسوس على هذا الصعيد مقارنة بالسنوات السابقة لا سيما لجهة حيادية السلطة المناط بها تنظيم وادارة العملية الانتخابية.

كما توقف التقرير ملياً عند حالات الضغط المعنوي والمادي الذي تعرض له عدد من المرشحين في مختلف الاقضية والمحافظات اضافة الى التعرض الى حرية الناخبين باشكال متعددة بين ترغيب وتهديد وصولا الى حد استخدام العنف الجسدي والمال المباشر. ولتدارك هذه الاشكالية في المستقبل، طالب التقرير الجهات المعنية بالمحافظة على سرية الاقتراع من خلال اعتماد البطاقات الرسمية واعتماد فرز الصناديق في المركز وليس في القلم مع التأكيد على الزامية الاقتراع خلف المعزل.

كما توقف التقرير عند المشاركة النسائية المتدنية في الترشيحات، ما يؤكد ضرورة اعتماد الكوتا النسائية خاصة في ظل الواقع السياسي والاجتماعي والثقافي السائد،

اما من ناحية النظام الانتخابي المعتمد فقد قارنت الجمعية بالوقائع المنهج الذي اعتمدته الاحزاب والعائلات في القرى والبلدات، فرأت انها وعلى الرغم من رفضها تطبيق النسبية في القانون، مارستها بشكل غير مباشر في تشكيل اللوائح.

ومن ثم عالج التقرير غياب شفافية العملية الانتخابية، فتحدث عن الوضع الامني الذي ساد في اكثر من محافظة، واداء الاطراف السياسية لاسيما لجهة الخلط بين الصالح العام والمصلحة الخاصة، وصولا الى التسييس الذي ميز الخطاب الانتخابي ما غيب عنها طابعها المحلي والتنموي.

احتل موضوع المال الانتخابي حيزا مهما في التقرير، فتوقف عند مسألة الرشوة الانتخابية التي مورست بشكل فاضح في الانتخابات البلدية وكان للجمعية نفسها تجارب في هذا المجال حيث شهد مراقبوها على اكثر من حالة رشوة في عدد من الاقضية. الا ان التقرير توقف عند وصف المضمون للرشوة السياسية التي تعتبر اخطر واشد وقعا من الرشوة الانتخابية والتي تؤدي الى شراء الذمم من خلال الاستمرار في تقديم الخدمات عبر المواقع التي يحتلها نافذون في السلطة ما يحول العلاقة بين المواطن والمسؤول الى علاقة تبعية وارتباط مصالح.

وانتهى التقرير الى عدد من التوصيات المهمة التي لابد من العمل علىتنفيذها من اجل تحقيق حرية وشفافية، وعدالة الانتخابات، وهذا ما ستقوم به الجمعية فعلا في الفترة المقبلة من خلال المباشرة في الحملة المدنية للاصلاح الانتخابي للضغط باتجاه احقاق الاصلاحات في القانونين الانتخابيين النيابي والبلدي.

توزيع لوائح انتخابية في محيط مركز الاقتراع

وقد تزامن اطلاق تقرير الانتخابات البلدية مع اطلاق تقرير الانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٩.

الا ان ابرز ما خلص اليه التقرير حول الانتخابات النيابية لم يأت بعيدا عما توصل اليه تقرير الانتخابات البلدية والاختيارية،

فالمشكلة الاساسية هي ان الانتخابات في لبنان لم تعد تشكو من الجوانب التنظيمية لعملية الاقتراع كما ذكرنا سابقا، ولا بما يجري يوم الاقتراع نفسه؛ بل تحولت الاشكالية نحو الجوانب المتعلقة بطبيعة القانون نفسه والمناخ السياسي السائد في البلاد وطبيعة المؤسسات العامة.

فالمخالفات الاكثر اهمية والتي لها تأثير أكبر في مسار الانتخابات وفي نتائجها، لا تحصل يوم الاقتراع بل قبل ذلك بوقت طويل، وكذلك بعد صدور النتائج ايضا. وعلى هذا الاساس، فإن الجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات، ومع استمرار تصميمها على مراقبة الجوانب الفنية في العملية الانتخابية، عزمت على ايلاء اهمية اكبر لتحقيق التوازن بين رصدها للمخالفات التقنية، ورصدها للعوامل النوعية، السياسية والقانونية التي تؤثر في سلامتها في المستقبل

وابرز العوامل التي تؤثر على نتائج الانتخابات وديمقراطيتها بحسب التقريرين، تتمثل بالنقاط التالية:

- اتفاق الاطراف السياسية على الاسس العامة لقانون الانتخابات واقرارها خارج الاطر الدستورية (كما جرى في مؤتمر الدوحة عام ٢٠٠٩؛

- تأثر القانون والمناخ السياسي العام ميدانيا؛ بتوازن القوى العسكرية

- قدرة الزعامات السياسية والتقليدية على التحكم باليات الترشيح وبتشكيل اللوائح وانتهاك سرية الاقتراع؛

- قدرة التيارات الكبرى على التحكم في الخيارات الانتخابية الجماعية للكتل الناخبة؛

وفي هذا السياق، توقف تقرير مراقبة الانتخابات النيابية امام النقاط التالية والتي تتعلق بالاطار السياسي:

تواجد قوى الامن داخل قلم الاقتراع

- ان اتفاق الدوحة حسم نتائج الانتخابات في ١٥ دائرة من اصل ٢٦، اذ بينت النتائج ان التنافس الانتخابي كان محصورا في ١١ دائرة فقط.

- الدور الكبير الذي لازالت تلعبه الولاءات في العملية الانتخابية والتي تؤدي الى قدرة تحكم عالية في كتل انتخابية مؤثرة من قبل الزعامات السياسية والتقليدية، خصوصا في فترات الاستقطاب السياسي والمذهبي والطائفي.

- دور المال والمصالح المادية المزمن والهيكلي والذي يتجاوز بكثير مسألة الرشوة او الانفاق الانتخابي، ليطال ثقافة وسلوكيات استخدام المال بشكل عادي في العمل السياسي بمعزل عن الانتخابات، اضافة الى النفوذ المعنوي والمادي الكبير للزعامات السياسية في مناطق سيطرتها على امتداد لبنان.

مركز اقتراع غير مجهّز لاستقبال ذوي الاحتياجات الاضافية

اما لجهة اوجه القصور في القانون الانتخابي، لوحظ عدم وجود آليات اجرائية للتدخل العملي اثناء الانتخابات من اجل وقف مخالفات اساسية، ولاسيما المخالفات المتعلقة بالاعلام والاعلان الانتخابيين، او الرشوة، او الضغط المادي والامني على حرية الناخبين والمرشحين (وهذه النقطة الاخيرة هي ذات طابع سياسي وليس اجرائي).

كما تناول التقرير نقاط لم يجر التطرق اليها بالقدر الكافي في المناقشات السابقة وهي النقاط التالية:

مسألة تقسيم الدوائر الانتخابية، ومسألة الآليات العملية المؤثرة على حرية وسرية الاقتراع، ومسألة تشكيل اللوائح، حيث سجلت ثغرة قانونية كبيرة في هذا المجال، اذ يعتبر القانون ان الترشيح افرادي وان المسؤولية لجهة تطبيق القانون هي مسؤولية المرشح الفرد، في حين ان الممارسة هي ان الترشيح يتم على اساس اللوائح.

لذلك، ستعمل الجمعية في الفترة المقبلة على هذه الجوانب، ولن تكتفي بالتركيز على المبادئ كالنسبية والكوتا النسائية وخفض سن الاقتراع، على الرغم من كونها ثلاث مسائل بالغة الاهمية والحساسية، ولكن يجب عدم اغفال العناصر الاخرى المؤثرة في ديمقراطية الانتخابات.

للحصول على التقارير يرجى الاتصال بنا:
تلفاكس: ٠١-٧٤١٤١٢
www.lade.org.lb

رأي بالاصلاح

الاسم الثلاثي: غسان أميل مخيبر
تاريخ ومكان الولادة: بيت مري (قضاء المتن) ٨ كانون الأول ١٩٥٨
التحصيل العلمي: محام. حائز على اجازة في الحقوق (جامعة القديس يوسف)؛ ماجيستير في الحقوق (جامعة هارفارد – الولايات المتحدة)
نائب منذ العام: ٢٠٠٢ عن قضاء: المتن
الحزب السياسي: مستقل
التكتل السياسي: تكتل التغيير والإصلاح
عضو مؤسس للجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الإنتخابات.

• هل تؤيّدون تطبيق النظام النسبي في لبنان، وباي صيغة؟

عامل فاعل من أجل تحقيق جميع الإصلاحات الضرورية، لا سيما هذا. ابعد من التأييد، اعتبر ان اعتماد النظام النسبي شرط من شروط تطوير الديمقراطية في لبنان، عن طريق ادخال التنوع السياسي ضمن التمثيل الطائفي. أما الصيغة التي اقترحها، فهي تقوم على اساس كامل المقاعد في دوائر متوسطة (٨ الى ١٠ مقاعد) مع اصوات تفضيلية ضمن لوائح مقفلة.

• هل توافقون على انشاء هيئة مستقلة لادارة الانتخابات النيابية؟ وما هي حدود صلاحياتها؟

طبعا، وكنت من الذين طرحوا هذه الفكرة اولا في التسعينيات ضمن جمعية «لادي»، وسعيت الى ترجمة ذلك في مجلس النواب وما أزال. أما الصلاحيات التي اتمناها للهيئة، فهي الأوسع في الإدارة والإشراف على جميع الإنتخابات النيابية والبلدية، لتحل محل وزارة الداخلية. آمل اجراء قراءة نقدية لأداء الهيئة المشرفة الحالية، للتعلم من اسباب نجاحها وتقصيرها.

• ما موقفكم من اعتماد الكوتا النسائية في الانتخابات النيابية؟ وهل تؤيدوها في الترشّح ام على المقاعد؟

أؤيد الكوتا في الترشح دون تردد.

• ما هي ابرز الثغرات التي واجهتكم خلال الحملة الانتخابية عام ٢٠٠٩ ؟وماذا تقترحون من تعديلات على الاعلام والاعلان الانتخابيين؟

لقد عانيت من شح التمويل في حملتي الخاصة، ووفرتها غير المضبوطة في جميع الدوائر. يجب التشدد في تطبيق الأحكام النافذة، واعادة النظر ببعضها على ضوء الثغرات التي بينتها التجربة بالنسبة لضبط التمويل والإعلام والإعلان الإنتخابيين، لا سيما: رفع السرية المصرفية عن جميع حسابات المرشحين، تعزيز دور الهيئة المستقلة في الإشراف على التمويل والإعلام والإعلان، اطالة فترة الحملة الإنتخابية لأغراض تطبيق الضوابط المالية والدعائية.

• هل انتم مع خفض سن الاقتراع الى ١٨؟ اذا كان الجواب نعم، ما هي الاجراءات التي ستتخذها كنائب في مجلس النواب من اجل الاسراع في اعتماده؟

نعم وقد امتنعت عن حضور الجلسة النيابية التي صار فيها انقسام حاد في المواقف. عمليا، سوف اعمل على اعادة الكرّة، ضمن سلة من التدابير التنظيمية والتشريعية التي تخفض سن الإنتخاب وتؤمن حق انتخاب اللبنانيين في الخارج واستعادة الجنسية للمغتربين، وقد وصل هذين التدبيرين الأخيرين الى مراحل متقدمة شبه نهائية.

• ما هي العقبات التي ممكن ان تحول دون تطبيق البند الخاص باقتراع غير المقيمين في عام ٢٠١٣؟

الشيطان في التفاصيل التقنية الصغيرة التي يجب العمل على توضيحها. البعض منها مثلا مرتبط بتقنيات الإنتخاب، مثل الورقة المطبوعة سلفا، التي تعتبر من شروط تحقيق الإنتخاب في الخارج. كذلك، بعض الموافقات الإدارية في بعض الدول المضيفة للإنتخابات التي يجب العمل على تأمينها مبكرا. وطبعا، تأكيد الإرادة السياسية، التي يمكن ان تعطل كل شيئ بغطاء ذرائع شتى.

• لما لا نرى اي محاولة جدية لدى اي من الاطراف السياسية بالمطالبة بتأهيل المباني الرسمية من اجل استقبال ذوي الاحتياجات الاضافية؟

في التفسير بعض من التبرير، لذلك لن اسعى للتفسير، ولست ارى سوى التقصير الإداري في تحقيق ذلك عمليا، لأن الإطار القانوني مناسب، بما فيه قانون الإنتخابات والقانون ٢٢٠ المتعلق بحقوق المعوقين، ومطالبة العديد من القوى السياسية، بما فيهم انا شخصيا.

• ما هي الاسباب التي حالت دون اعتماد البطاقة الرسمية في الانتخابات الماضية؟ وهل ترون امكانية اعتمادها في الانتخابات المقبلة؟

السبب الحقيقي تواطؤ القوى السياسية الرافضة لإعتمادها، امعانا في خرق سرية الإنتخاب واستمرارا في نمط الضغط غير المشروع على الناخبين. سوف اعمل جاهدا على اعتمادها في القانون المقبل، شرط تحويل ذلك الإصلاح الى مطلب عارم سياسي واجتماعي ودولي، وشرط ان تبدأ مناقشة ذلك مع قانون الإنتخابات الجديد في وقت مبكر، لتسقط جميع الذرائع المرتبطة بالوقت وبالثقافة الإنتخابية. ان التأخير في مناقشة واقرار أي قانون يمكن ان يجهض جميع الإصلاحات التي نطمح الى تحقيقها كما حصل في العام ٢٠٠٨.

.

تجربة الانتخابات البلدية (تحقيق)

تعرف احمد على الجمعية في العام ١٩٩٨ من خلال بعض الأصدقاء الناشطين في المجتمع المدني ومنذ ذلك الحين وهو من الملتزمين بكافة نشاطاتها لاسيما في مراقبة الانتخابات بالاضافة الى مختلف انواع الأنشطة الاخرى. وقد انتخب عضواً في هيئتها الإدارية عام ٢٠٠٧ والعام ٢٠٠٩ وهو اليوم يشغل منصب أمين سر الجمعية.

يعتقد احمد أن مراقبة الانتخابات هو دور طبيعي يقوم به كل مواطن يبحث عن الديمقراطية في هذا البلد، كما يعتقد أنها الحل الأنسب للخروج من هذه العزلة الطائفية المفروضة على كل لبناني،

فالعمل السياسي في لبنان لم يتبلور بعد بصيغة أحزاب وطنية، لذا فهو يرى في المجتمع المدني اللبناني البديل الحي لحماية حقوق المواطنين والتصدي لكل الإنتهاكات بالإضافة لقدرته على بلورة مشروع واقعي للتغيير.

اما في الدور الذي لعبه احمد في الانتخابات البلدية والاختيارية ٢٠١٠ فهو يقول:

«في هذه الإنتخابات كما في الانتخابات النيابة لعام ٢٠٠٩ كنت منسق العلاقة مع وزارة الداخلية من خلال غرفة تنسيق الأحزاب السياسية وغرفة العمليات المركزية المشتركة في الوزارة، تركز دوري على تلقي المخالفات المستعجلة من مراقبي الجمعية لإبلاغ المعنين بمتابعتها في غرفة العمليات المشتركة، ومن جهه اخرى تلقي ملاحظات غرفة العمليات على مراقبينا والعمل على حلها. بالإضافة الى مراقبة اداء الوزارة ككل»

وفي تعاون الوزارة يوم الانتخابات يكمل احمد قائلا،«في بعض الأحيان من الصعب على العسكريين أن يستمعوا الى ملاحظات حول أدائهم من مراقب مدني، إلا أن الوزارة بمختلف أجهزتها كانت متعاونة بشكل كامل وتعاملت مع كل الشكاوى بالجدية المطلوبة وبالسرعة المطلوبة»

وفي العلاقة مع المراقبين ومركز الجمعية الاساسي يؤكّد احمد ان:

«العلاقة في الأساس كانت مع منسقي عملية المراقبة في الجمعية أما في بعض الحالات المستعجلة كان تواصلي مباشر مع المراقبين في كافة الدوائر وفي غالب الأحيان كانت وحدات الدعم المتواجدة في المناطق هي التي تتواصل مباشرة معي لإبلاغي بمخالفة ما، والهدف من التواصل عبر منسقي العملية في الجمعية هي للتمكن من توثيق المخالفات جميعها وبالتالي تحديد عدد المخالفات التي تم رصدها»

يفتقد احمد للتواجد في المناطق مراقباً ميدانياً، ولكنه يؤمن بأهمية التواجد في وزارة الداخلية حيث لاحظ أهمية التعاون والتنسيق وفاعلية هذا الدور لذا فهو يؤكد انه كما في المرات السابقة سينتظر قرار الجمعية في الدور الذي تحتاجه منه،

ويدرك يقينا ان الجمعية في السنوات القليلة المقبلة، الى جانب الخبرة العالية التي اكتسبتها وما زالت تكتسبها في عملية المراقبة، ستلعب دوراً كبيرا في الضغط من أجل اقرار قانون عصري ديمقراطي للإنتخابات كما انها ستكثف وجودها في كافة المناطق اللبنانية كما انها ستتوسع لتنشر خبرتها في المنطقة العربية.

في العام ١٩٩٨، ومن خلال مجموعة من أصدقاء الجامعة، انضمت جوليا ابو كروم إلى صفوف الجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات، التي كانت في حينها تتخذ مركزاً لها في «زيكو هاوس»، ذلك من اجل دعم ومشاركة الجمعية قضيتها في مراقبة الانتخابات إيماناً منها بأن ديمقراطية الانتخابات هي المدخل الرئيسي للتمثيل السليم والنزيه. وفي العام ١٩٩٧، أطلقت الجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات حملتها الشهيرة «بلدي، بلدتي، بلديتي» وكان لجوليا النصيب في المشاركة في بعض أنشطتها دعماً منها للقضية التي كانت وما زالت تراها محقة، وهي إعادة إحياء الحياة الديمقراطية من خلال ممارسة المواطنين حقهم في انتخاب بلدياتهم،

ومنذ العام ٢٠٠٨، «كان لي الشرف» تقول جوليا العمل في المكتب التنفيذي للجمعية من خلال شغلها منصب مديرة للبرامج والمشاريع،

وفي العام ٢٠١٠ قامت بمراقبة الانتخابات البلدية والاختيارية، وبحكم موقعها الوظيفي اشرفت على التنسيق الميداني لعملية مراقبة الانتخابات.

«فمسؤوليتي» بحسب جوليا كانت تشمل الإشراف على تنفيذ عمل منسقي المحافظات والدوائر الانتخابية من اجل تدريب المراقبين، وتأمين جميع احتياجات المنسقين ، بالإضافة إلى العمل الميداني خلال اليوم الانتخابي بدءا بالإشراف على توزيع فرق المراقبة والمتابعة وتوزيع فرق وحدات الدعم ، وصولا الى إمداد غرفة العمليات في المركز الرئيسي بتقرير المراقبة ٤ مرات في اليوم .

وتضيف جوليا وهي التي تشغل اليوم منصب منسقة التربية على حقوق الإنسان في المكتب الاقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية:»ان تجربة مراقبة الانتخابات البلدية والاختيارية في العام ٢٠١٠ كانت من أروع التجارب على الصعيد الشخصي، أما على الصعيد الوطني، فباعتقادي ان الجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات، ومن خلال العمل المتواصل، الدؤوب والموضوعي الذي قامت به، استطاعت ان تحقق انجازاً مثمراً من خلال رصدها للمخالفات، ووضع تقاريرها بمتناول المواطنين والمسؤولين مباشرةً وعلى مدار الـ ٢٤ ساعة خلال اليوم الانتخابي تقول جوليا وبثقة واضحة انها لاحظت مسؤولية كبيرة لدى معظم المراقبين وحماسة عالية ترجمت في التعاطي على الارض مع مختلف الاحداث والتفاصيل،

فالإلفة التي جمعت بينهم، هم الذين اتوا من مختلف المناطق والقرى اللبنانية، خلقت حالة اجتماعية جميلة ومعبّرة، في الوقت الذي كانت الصراعات السياسية، الطائفية والحزبية في أوجها،

والملفت بحسب جوليا هو حرص المراقبين على سلامة بعضهم البعض، حيث جمعت السترة الزرقاء الخاصة بالمراقبة تحت لوائها حوالي ال ٢٠٠٠ مراقبا شعروا بالانتماء الى قضية واحدة وهدف واحد.

وتكمل،

«كنت باستمرار اراقب المراقبين وتصرفاتهم سائلة نفسي عن نوع العلاقة التي استطاعت ان تجمع بين اجيال مختلفة وثقافات متعددة ودائما كان الجواب يكمن في القضية، القضية التي انشأت الجمعية من اجلها منذ ١٩٩٦ ولا زالت تعمل عليها حتى يومنا هذا، وانا اكيدة ان الجمعية بكوادرها ومتطوعيها لن تكل ولا تمل حتى تحقيق ديمقراطية الانتخابات وما يترافق معها من إصلاحات.

وبالتالي ضمان ممارسة جميع المواطنين حقوقهم وواجباتهم، من اجل إحقاق المواطنة الكاملة.

وفي الختام أود أن استعين بقول رالف نادر (محام وناشط سياسي أمريكي عربي من أصل لبناني) عند تعبيره عن الديمقراطية: «لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية من دون ممارسة المواطنة يومياً»

هي شيرين طالب ناشطة في المجتمع المدني، انضمت الى الجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات بعد ان اغوتها فكرة المراقبة، هي التي لطالما طمحت بالارتقاء بالعملية الانتخابية اللبنانية الى مستوى يليق بالبلد ومواطنيه.

عملت كمنسقة لمحافظة الجنوب في انتخابات ٢٠٠٥ وكمشرفة في انتخابات ٢٠٠٩،

اما الانتخابات البلدية والاختيارية لهذا العام فكان لها نكهة خاصة لدى شيرين حيث وجدت نفسها امام تجربة مختلفة وجديدة،

فبعد تعيينها منسقة لمحافظة الجنوب ومسؤولة عن عملية التنسيق بين منسقي الدوائر في المحافظة تابعت شيرين عن كثب عملية التجهيز التي دامت ايام وليالي طويلة، ومع اقتراب موعد الانتخابات بدأت تشعر وكأن عملها ممكن ان يكون مصدر ازعاج لدى بعض المرشحين في احدى المدن الجنوبية الكبرى تحديدا مدينة صيدا، حيث حاول بعض الاطراف السياسية الايحاء بذلك لها وللجمعية وباساليب مختلفة وغير مباشرة.

ومع حلول اليوم الانتخابي تقول شيرين: «جهّزت نفسي ليوم طويل كنت اعلم انه شاق منذ بدايته لكني قررت ان اخوضه وان اسعى جاهدة بالتعاون مع الجهاز المركزي في الجمعية بالمحافظة على سلامة مراقبي الجمعية الذين وثقوا بها وآمنوا بقضيتها».

بدأت شيرين جولتها الصباحية من مدينة صيدا حيث تاكدت من ان جميع المراقبين موجودين في مراكزهم وان الجميع يعمل على تسجيل جميع المخالفات بشكل دقيق وواضح، لكنها بعد حين بدات تشعر بالتوتر الامني الذي كان قد بدأ يسيطر على المدينة ما لبث ان تحول الى حالة عامة سادت معظم مراكز الاقتراع مع اقتراب ساعة اقفال الصناديق ما استدعى من شيرين ان تبقى في المدينة معظم ساعات النهار.

«تعرضنا الى بعض المضايقات، تقول شيرين لكنهم لم يجعلونا نتوان عن تادية واجبنا بشكل كامل، وما ساعدني بشكل كبير هو تواصلي الدائم مع المكتب المركزي ووجود وحدات دعم ميدانية عملت على مساعدة المراقبين المحليين في جميع ما احتاجوا اليه،

ان مسؤوليتي كانت مزدوجة بحسب شيرين، مسؤوليتي تجاه القضية التي آمنت بها وعملت وساعمل دائما من اجل تحقيقها ومسؤوليتي امام المراقبين واهاليهم، خوفي من ان يصيب احدهم اي مكروه كان اكبر مني لكن كلما كنت المح الثقة فيما يفعلون انسى هذا الخوف تماما بالرغم من وجود عدد قليل جدا من الحالات التي طلب فيها المراقبون مغادرة مراكزهم بسبب المشاكل الامنية التي حصلت في المنطقة.

طلبت من المراقبين وبقرار مركزي ان يغادروا الاقلام والمراكز قبل اقفالها خاصة وان الجو الامني بدا متوترا جدا مع حلول المساء، وبالفعل امنت الجمعية الحماية الكاملة للمراقبين حتى غادر جميعهم المراكز ولم اعد الى منزلي الا بعد تاكدي من سلامتهم جميعا، مع العلم ان مراقبي الجمعية تابعوا عملية الفرز في باقي البلدات والقرى الجنوبية».

«اقسمت في ذلك اليوم بانها ستكون المرة الاخيرة التي اراقب فيها الانتخابات، تقول شيرين، لكن الان انا واعية الى ان مراقبة الانتخابات قناعة داخلية لدي لا بد ان استمر في ممارستها حتى يتم تحقيق الهدف، لكن طبعا ساسعى مع زملائي في الجمعية لتحسين شروط عملية المراقبة وما ترافق معها من مشاكل واجهتنا في عملنا هذه السنة حتى يكون عملنا آمنا ومجديا اكثر في المرات المقبلة»

تعرّفت روزين على الجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات في نيسان ٢٠٠٩ عندما عرض عليها احد أصدقاء الجامعة في زحلة ان تراقب الانتخابات النيابية فتحمست للفكرة

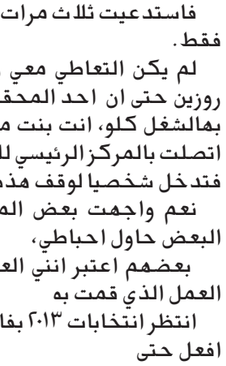

«في البداية لم اكن اعرف شيئا عن المراقبة» تقول روزين «لكن سرعان ما اضطلعت على تفاصيل المراقبة والمعايير التي تراقبها الجمعية حتى تعلّقت بالفكرة اكثر»

حضرت عدد مكثّف من الورشات واصبحت جاهزة ومتحمسة للمراقبة، كما انني تعرفت على اهداف الجمعية وتاريخها وصرت مقتنعة بقضيتها.

عاودت الكرّة في الانتخابات البلدية والاختيارية قناعة مني بضرورة اكمال المسيرة التي تعمل عليها الجمعية وصولا الى انتخابات نزيهة وشفافة

ان تجربة الانتخابات النيابية تقول روزين اعطت الكثير من الرشد وتحمل المسؤولية لفتاة في العشرين من عمرها ونمت لديها فكرة عدم التبعية لاي حزب او تيار سياسي عكس الكثيرين من أترابها،

كنت اقدر جداً مسؤولية العمل الذي اقوم به خاصة وانه تعبي الخاص ومجهودي

في زحلة تقول روزين كانت الرشاوى تدفع على الطرقات حيث اصبحت العملية مزاد علني لشراء أصوات الذين هم بحاجة للمال،

اما عن الحادثة التي اثرت بها بشكل مباشر، فهي مصادفتها لفتاة تركض بحثا عن مراقبين لتقص لهم ما حصل معها،

توجهت اليها والى زميلها وهي تصرخ بصوت عال وتطلب ان يوثقوا ما ستقول، فهي تعرّضت للشتم وحاول احد المندوبين ضربها لانها شاهدت معه كمية كبيرة من المال مقرونة بكدسة من الهويات،

وثقت روزين المخالفة وابلغ بها المركز الرئيسي ليقوم بالمقتضى وتابعت سيرها الى داخل مركز الاقتراع حيث كان حجم المخالفات كبيرا جدا فهي لم تعد قادرة على توثيق المخالفات لكثرتها حتى انها طلبت الدعم من المنسق.

ابلغت النيابة العامة عن الرشوة التي وثقتها روزين،

فاستدعيت ثلاث مرات للتحقيق لكنّهم استجوبوها مرّةً واحدة فقط.

لم يكن التعاطي معي ومع القضية جدي في البداية بحسب روزين حتى ان احد المحققين قال لها بالحرف الواحد « شو بدك بهالشغل كلو، انت بنت ما تفوتي بهالقصص منّك قدها». حينها اتصلت بالمركز الرئيسي للجمعية الذي اعلم وزير الداخلية بذلك، فتدخل شخصيا لوقف هذه الممارسات.

نعم واجهت بعض الملامة من الأقارب والاصدقاء حتى ان البعض حاول احباطي،

بعضهم اعتبر انني العب بالنار والبعض الاخر قلل من اهمية العمل الذي قمت به

انتظر انتخابات ٢٠١٣ بفارغ الصبر.لكنني كنت دوما مقتنعة بما افعل حتى

ان تجربتي هذه زادت لي ثقتي بنفسي حتى انني اصبحت على دراية بالقوانين الانتخابية واستطيع التمييز بين مصلحة الوطن والمصالح الفردية والحزبية.

الحملة المدنية
للإصلاح الإنتخابي

لمحة تاريخية

انطلقت الحملة المدنية للاصلاح الانتخابي اواسط عام ٢٠٠٦ لمواكبة جهود الاصلاح الذي اطلقته الحكومة اللبنانية لاقرار قانون انتخابات نيابية جديد. وهي سرعان ما تبنت المبادئ الاصلاحية التي من شأنها ان تضمن قدرا من ديمقراطية الانتخابات، من بينها اعتماد النظام النسبي واقرار الهيئة المستقلة لتنظيم الانتخابات ووضع سقف للانفاق الانتخابي ومعايير للاعلام والاعلان الانتخابيين واقرار الكوتا النسائية وخفض سن الاقتراع ووضع الآليات لاقتراع غير المقيمين والمعايير لاقتراع ذوي الاحتياجات الخاصة.

وفي اول خطوة ايجابية باتجاه المجتمع المدني، عينت الحكومة ممثلين عنه في الهيئة الوطنية من اجل قانون الانتخابات النيابية «لجنة بطرس» التي اقترحت مسودة قانون تتضمن معظم الاصلاحات التي تقترحها الحملة ولو بصيغ مختلفة،فتبنت الحملة طرح لجنة بطرس في حينها وبدأت بالضغط من اجل اعتماده اعتبارا منها ان هذه الصيغة ممكن ان تكون مفيدة مرحليا ،

استمرت بعدها الحملة بالضغط من اجل اقرار القانون، فكان ان شاركت في اجتماعات اللجان النيابية المعنية بمناقشة القانون الى ان اقر قانون الانتخابات النيابية ٢٠٠٨/٢٥ في تشرين الأول ٢٠٠٨، متضمنا بعضا من البنود التي نادت بها الحملة، لعل اهمها اعطاء منظمات المجتمع المدني الحق في مراقبة ومواكبة الانتخابات، اجراء الانتخابات في يوم واحد، بالاضافة الى فصلي الانفاق الانتخابي والاعلان والاعلام الانتخابيين مع اقرار هيئة للاشراف على الحملة الانتخابية، وابقاء بند اقتراع غير المقيمين معلّقا الى انتخابات ٢٠١٣.

الحملة المدنية والانتخابات البلدية والاختيارية

بعد الانتهاء من الانتخابات النيابية، عُينت الحكومةُ ونالت ثقة المجلس النيابي بعد نيّف وخمسة اشهر، اي سبعة اشهر قبل حلول موعد الانتخابات البلدية والاختيارية. فانطلقت الحملة المدنية مجددا في مؤتمر صحفي عقد في كانون أول ٢٠٠٩ مطالبة باقرار الاصلاحات على القسم المتعلق بالانتخابات في قانون البلديات. الا ان المهلة الزمنية المتبقية لم تكن لتسمح بتمرير كل الاصلاحات، لاسيما ان تأجيل الانتخابات، والذي سعت اليه بعض القوى السياسية، رفضته الحملة لاسباب عديدة، اولها ان دورية الانتخابات هي حق من حقوق المواطن حيث تجري عملية المساءلة والمحاسبة. وثانيا كون تبريرات التأجيل جاءت لاسباب سياسية وليس لاسباب اصلاحية او تقنية، ما يعني ان المبررات السياسية ستظل قائمة في ظل اي وضع سياسي او امني وبالتالي لن تجري الانتخابات في اجل منظور. فتبنت الحملة موقفا يدعو الى اجراء الاصلاح بما تيسر مع التمسك باجراء الانتخابات بموعدها.
واكبت الحملة مناقشة مشروع القانون الذي احيل من وزارة الداخلية والبلديات الى مجلس الوزراء، حيث خضع لنقاش دقيق لمدة ثلاثة اشهر، ومن ثم من مجلس الوزراء الى المجلس النيابي حيث دُعي مندوبٌ عنها الى اجتماعات اللجان النيابية المعنية (الادارة والعدل، المال والموازنة والدفاع والبلديات). فنظمت الحملة خلال هذه الفترة عدد من المؤتمرات الصحافية، البيانات، النشاطات، واللقاءات الاعلامية، كما التقت الرؤساء الثلاثة ورؤساء الكتل ووزعت القانون الذي اعدته على جميع النواب والوزراء. فتضمن القانون صيغة للنظام النسبي تتلائم وطبيعة الانتخابات البلدية والحساسيات المحلية، الا انها تضمن تمثيلا معقولا لكافة الشرائح السياسية والاجتماعية. وتبنى عدد من الاصلاحات الضرورية والممكن تطبيقها في الوقت المتاح، الا ان الانتخابات جرت بموعدها ولكن وفق القانون القديم الذي طبقت فيه بعض مواد القانون النيابي الجديد وفق المادة ١٦ منه.

تحرّك للحملة امام مجلس الوزراء

الحملة المدنية انجازات وطموحات:

تعتبر الحملة المدنية انها حققت مكاسب جزئية في المرحلة الماضية ولسببين اثنين، اولا لان الانتخابات البلدية والاختيارية جرت في موعدها على الرغم من عدم حماسة بعض القوى السياسية لذلك ولاسباب مختلفة. وثانيا كون المبادئ الاصلاحية، والتي اقرت لاول مرة في مجلس الوزراء بصيغة مشروع قانون، لاسيما النظام النسبي والقسائم الرسمية المطبوعة سلفا، قد اصبحت على لسان كل مواطن ولم يعد نقاشها محصورا بالطبقة السياسية بمفردها. وتجدر الاشارة الى ان الانتخابات البلدية والاختيارية وقبلها الانتخابات النيابية، ونتائجها اثبتت اهمية ما طالبت به الحملة من اصلاحات في القانون بما يضمن شفافية وعدالة ونزاهة الانتخابات صونا لديمقراطيتها.

امّا اليوم وفور الانتهاء من الانتخابات البلدية عام ٢٠١٠، بدأت الحملة تعد العدة من اجل السير قدما في الضغط من اجل اقرار الاصلاحات على قانون الانتخابات النيابية المتوقعة في عام ٢٠١٣. وهي تعتقد ان اقرار القانون يجب ان يتم سنة على الاقل قبل الانتخابات حيث يكون الوقت كافيا لتطبيق البنود الجديدة بشكل سليم وشرحها للمواطنين وللمرشحين.

فالحكومة اللبنانية تعهدت في بيانها الوزاري باقرار قانون الانتخابات النيابية بعد ١٨ شهرا من نيلها الثقة. كما تعهد البيان الوزاري بانجاز التدابير التقنية والادارية لتطبيق الفصل العاشر من القانون ٢٠٠٨/٢٥ المؤجل تطبيقه والذي يتعلق باقتراع غير المقيمين. كما جاء في البيان الوزاري اقرار قانون اللامركزية الادارية ما ينعكس على عمل الهيئات المحلية المنتخبة وطريقة انتخابها.

ان هذه التعهدات تشكل بالنسبة للحملة المدنية للاصلاح الانتخابي اهدافا اساسية ستعمل على تحقيقها في المرحلة المقبلة.